18 March 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخامسة والخمسون
٢٢ شباط/فبراير – ٤ آذار/مارس ٢٠١١
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة في تناول القضايا التي تمس وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل

المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة

موجز المنسقة

١ – في ١ آذار/مارس ٢٠١١، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة نقاش تفاعلية للنظر في المسألة الناشئة ''المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة''. ويشكل موجز المنسق هذا مساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المقرر عقده في ريو دي جانيرو في أيار/مايو ٢٠١٢. ويركز المؤتمر على موضوعين رئيسيين، هما: (أ) الاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة؛ (ب) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٢ – وتولت تنسيق المناقشة السيدة ليسا سو، نائبة رئيس اللجنة. وشارك في الحلقة كل من الآتية أسماؤهم: السيدة هنرييتا إليزابث تومسون، المنسقة التنفيذية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والسيدة مونيك إسيد – فيرناندير، المديرة بالنيابة للمنظمة النسائية للبيئة

الرجاء إعادة استعمال الورق

والتنمية؛ والسيد روبرت فريلنغ، المدير التنفيذي لصندوق استخدام الطاقة الكهربائية الشمسية للإضاءة؛ والسيدة ألبينا رويز، مؤسسة ورئيسة فريق المدن الصحية في بيرو.

٣ - ورغم أن أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للتنمية المستدامة قد ترسخت منذ أمد بعيد في الالتزامات الحكومية الدولية، مثل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢]، وإعلان[٣] ومنهاج عمل[٤] بيجين، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن مساهمات المرأة في التنمية المستدامة ليست مقيمة أو مستخدمة بالقدر الكافي.

٤ - ويوفر المؤتمر فرصة غير مسبوقة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق التنمية المستدامة، وتحديد الثغرات وتجديد الالتزامات بالعمل من خلال عمليات وأطر مؤسسية وآليات تمويل للتنمية المستدامة تراعي الاعتبارات الجنسانية، وبإشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات. ويمكن لتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية المستدامة أن يساعد في هذه العملية. وتوفر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٥] الإطار اللازم لمساءلة الدول عن التقدم المحرز.

٥ - والأدوار التي يمكن أن تضطلع بها النساء في مجالات المشاركة واتخاذ القرار والإدارة تتسم بأهمية حيوية لعمليات التنمية المستدامة وإدارتها على المستويات المحلية والوطنية والدولية، حيث يمكن للنساء أن يشكلن عوامل فعالة للتغيير. وتوصلت دراسات استقصائية أُجريت في بلدان متقدمة النمو إلى أن المرأة، نتيجة لأسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك، تبدو أكثر انشغالا بالبيئة وأكثر إحساسا بالمسؤولية إزاء تحقيق التنمية المستدامة. وهناك مؤشرات على أن النساء ينزعن إلى التحلي أكثر بمساءلة النفس كمستهلكات، ويزداد احتمال قيامهن بتدوير المنتجات، وأنهن يستخدمن وسائط النقل العامة أكثر من الرجال.

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

٦ - وينبغي اتخاذ تدابير لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في النقاش بشأن التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة وإدارتها، في مجالات منها تصميم تدابير التكيف وتخفيف الآثار وتنفيذها استجابة لتغير المناخ. ووفقا لما ورد في تقرير صدر مؤخرا عن القطاع الخاص، فإن الشركات التي بها تمثيل أكبر للنساء على مستوى مجالس الإدارات أو مستويات الإدارة العليا هي أيضا أفضل الشركات أداء، مما يشير إلى أن زيادة أعداد النساء في المواقع القيادية ومواقع اتخاذ القرار من الممكن أن تحقق مزيدا من التنوع في الحلول ''المراعية للبيئة'' ومساهمات فعالة أكثر في التنمية المستدامة. وتساعد العمليات التحضيرية التي تشمل مستخدمين نهائيين للتكنولوجيا - من النساء والرجال على مستويي الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية - في كفالة تطوير التكنولوجيات بهدف المساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومع ذلك، فإن افتقار النساء للموارد، من قبيل الأراضي والمياه النظيفة والطاقة غير الباهظة التكلفة، أو وصولهن المحدود إليها، يعيق مشاركتهن الكاملة في الاقتصاد المراعي للبيئة، ويجعلهن عرضة لمخاطر أكبر في أوقات الكوارث الطبيعية. وقد ثبتت فائدة ما يسمى بمنابر الأطراف بصفتها منتديات مفيدة لإشراك المنظمات النسائية مع الحكومات والجهات المعنية الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

٧ - ويتسم وصول النساء والبنات إلى فرص التعليم والتدريب وتنمية القدرات بأهمية أساسية لتمكينهن وتحسين أسباب معيشتهن. ويمكن للدعم الحكومي المحدد الأهداف أن يكفل توفير فرص متساوية للنساء والبنات في التعليم والتدريب، خاصة في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا التي تقل فرصهن فيها عن الرجال والأولاد. وسيتيح ذلك للنساء الاضطلاع بدور أقوى في مجال البحث والتطوير، في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا على سبيل المثال. ويتعين على الحكومات بدورها أن تتخذ خطوات، بالتعاون مع الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني، لإعادة تصميم المناهج التعليمية ومواد التدريس بغية معالجة التحديات والأخطار البيئية الراهنة التي يفرضها تغير المناخ وتأثيرها المتفاوت على النساء والرجال. ويمكن للتدريب المهني أن يساعد في تعزيز معارف النساء والبنات ومهاراتهن وقدراتهن في تركيب التكنولوجيات والنظم المراعية للبيئة واستخدامها وإصلاحها. ولن تسهم تلك المهارات في تعزيز فرص النساء في إيجاد العمل الكريم والعمالة الكاملة وحسب، وإنما ستفتح أمامهن أيضا فرصا جديدة لتنظيم المشاريع. ويشكل التمويل البالغ الصغر أداة هامة لزيادة تمكين المرأة اقتصاديا، خاصة إذا صحبته خطة نمو مصممة للحيلولة دون وقوع النساء في أنماط الديون التي تصعب السيطرة عليها. وسيتطلب ذلك تحسين آليات تقييم أحكام التمويل البالغ الصغر ورصدها وتقييمها.

٨ - ويعيش نحو ١,٦ بليون نسمة في العالم خارج شبكات الكهرباء بدون الحصول على الإمداد الكهربائي. ويشكل الافتقار للطاقة، في المناطق الريفية خاصة، تحديا رئيسيا في كل جوانب حياة الناس. وعلى سبيل المثال، يعتمد أكثر من ٣ بلايين من البشر على النيران المفتوحة ومواقد الطبخ التقليدية التي تستخدم الوقود الأحيائي، حيث تقع مسؤولية جمع حطب الوقود اللازم بصفة رئيسية على النساء والأطفال الذين قد يقضون عددا من الساعات يوميا لتلبية حاجات أسرهم المعيشية من الطاقة. ولا تسهم الاستثمارات في الطاقة النظيفة وغير الباهظة الثمن، من قبيل الطاقة الشمسية، في توفير الوقت الذي تحتاجه النساء والبنات لتلقي التعليم والقيام بالأنشطة المدرة للدخل وحسب، وإنما تعزز أيضا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتساعد في التصدي لتحديات تغير المناخ.

٩ - ويتزايد استعمال الطاقة الشمسية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء وقد ازداد عدد ''نظم الطاقة الشمسية المنزلية'' خلال العقدين الماضيين مع انخفاض تكاليف التكنولوجيا ذات الصلة. وفي بعض البلدان، اضطلع القطاع الخاص بدور هام في تعزيز الاستثمارات في مجال الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. والفرصة متاحة أمام البلدان النامية للانتقال مباشرة نحو استخدام مصادر الطاقة النظيفة؛ وقد بيّنت الأبحاث أن توسيع الشبكة بحيث تشمل المناطق الريفية والنائية في البلدان النامية ليست فعالة من حيث التكلفة ولا عملية. فمحركات الديزل ضجيجها مزعج واستخدامها مكلف على المدى الطويل، كما أنها تساهم في تغير المناخ، وبالتالي قد لا تكون خيارا مستداماً. وفي حين تتطلب الطاقة الشمسية استثمارات أولية مباشرة في الألواح الشمسية المكلفة، فإن استخدامها قد يكون حلا قابلا للتطبيق وأكثر فعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل؛ ويمكن للائتمانات البالغة الصغر أن تساعد الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في تغطية الاستثمارات الفورية في الألواح الشمسية. وتبين التجربة أن الطاقة الشمسية قد استُخدمت بفعالية لإمداد المنازل والمدارس والمراكز الصحية بالطاقة كما أتاحت سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستُخدمت أيضاً لضخ المياه وتنقيتها: فنظم ضخ المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية والمستخدمة للري بالتنقيط قد ساعدت على زيادة الإنتاج الزراعي في الجمعيات التعاونية النسائية، وأتاحت الفرص لنمو المشاريع التجارية التي تضطلع بها النساء، مما أسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتمكين المرأة اقتصاديا.

١٠ - وتشكل إدارة النفايات على نحو فعال ومأمون تحديا في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. فعلى الصعيد العالمي، هناك نحو ٢٠ مليون نسمة يكسبون عيشهم من جمع النفايات الصلبة، حيث يعملون غالبا في ظل ظروف غير صحية في القطاع غير النظامي. وفي بعض البلدان، بُذلت جهود للاعتراف بهذا العمل وإضفاء الطابع الرسمي

عليه من خلال إنشاء شبكات للضمان الاجتماعي لجامعي النفايات، وإتاحة الفرص لهم للحصول على قروض، والاستفادة من فرص التعليم والتدريب في إدارة إعادة التدوير والحصول على رخص في هذا المجال، وكذلك تزويدهم بمعدات السلامة اللازمة، مثل القفازات والأقنعة والمركبات. وفي كثير من البلدان حيث لم تكن النفايات تُجمع، لا سيما في الأحياء الفقيرة والمتخلفة، قامت النساء والرجال بتحويل هذا التحدي إلى فرص مدرّة للدخل. وفي بعض البلدان، استُخدمت النفايات لتوليد الكهرباء، وكما استُخدمت المواد المعاد تدويرها لإنتاج الأحذية والحقائب وغيرها من السلع الاستهلاكية. ووُضعت برامج تدريب على التعامل مع إدارة النفايات الصلبة ليستفيد منها الموظفون على مستوى البلديات، وفي بعض البلدان أُتيحت للسكان عموماً برامج تدريب في مجال إعادة التدوير.

١١ - بإمكان المبادرات النسائية المجتمعية والشعبية في الاقتصاد المراعي للبيئة، إن اتسع نطاقها، الإسهام بقدر كبير في التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تعزيز المبادرات النسائية باستمرار من خلال تعزيز فرص المرأة في الحصول على الموارد الاقتصادية والمالية والبيئية (كالأرض مثلا)، وتوسيع نطاق تأثير تلك المبادرات. وينبغي ربط المبادرات المجتمعية النسائية ودعمها بخطط وطنية وأطر للسياسات والميزانيات تتسم بأنها شاملة ومتعددة القطاعات وتشاركية.

١٢ - وقد وُضعت مجموعة متنوعة من الآليات المؤسسية والأحكام التشريعية والخطط والسياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة. غير أن المساواة بين الجنسين وحماية البيئة غالباً ما تُعدان قضيتين شاملتين منفصلتين، ونتيجة لذلك، لم يتم إيلاء الاهتمام الكافي لأوجه التآزر والترابط بينهما ولا آليات التغذية المرتدة التي تربط بينهما. وتشمل بعض التحديات الرئيسية التي تنبغي معالجتها على المستوى المؤسسي التوصل إلى فهم مشترك بين الوكالات الحكومية لأهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد المراعي للبيئة، ومعالجة تأثير المصالح الخاصة في بعض الموارد البيئية الرئيسية والمجالات ذات الصلة بالخدمات، من خلال تدابير تشمل، على سبيل المثال، ضمان الشفافية في عمليات المشتريات العامة. ويشكل ذلك فرصة لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة على نحو متكامل وشامل وذلك لتيسير تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وشمولاً وزيادة رفاه الإنسان.

١٣ - ونظراً لكون الإرادة السياسية تشكل عاملاً رئيسياً للنجاح، يتعين على الحكومات أن تأخذ زمام المبادرة في اعتماد وتنفيذ الأطر الاقتصادية - القانونية والسياسات والاستراتيجيات والبرامج المراعية للبيئة، ضمن إطار يكون فيه المجتمع المدني والقطاع الخاص

شريكين مهمين. وتحتاج هذه الأطر إلى دعم من خلال وضع أحكام مالية طويلة الأجل، بما في ذلك عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن للميزنة المراعية للمنظور الجنساني أن تساعد على ضمان تخصيص المزيد من الموارد على نحو منصف وفعال، وتعزيز تحقيق نتائج توزيعية تشجع على المساواة بين الجنسين. وينبغي استخدام البيانات والمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس لتمكين الحكومات من اتخاذ قرارات مستنيرة. وتضطلع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص بدور هام في إتاحة الفرصة أمام الحكومات للاطلاع على البيانات والمعلومات والبحوث والدروس المستفادة والممارسات الجيدة اللازمة لكي يُسترشد بها لتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار اقتصاد مراعٍ للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وعلى الصعيد العالمي، ثمة حاجة للتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة أساسية من المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي التي تقيس مدى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها.

١٤ - وفي الختام، أشارت منسقة المناقشة إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة. وسلطت الضوء على ما يلي: إن عدم تسليم الخطط الاقتصادية الوطنية وأطر السياسات والميزانية بوجود روابط بين المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وعدم إشراكها المرأة في تنفيذها، أمر من شأنه أن يحد من فرص البلدان في المضي باتجاه تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لزيادة عدد النساء في المناصب القيادية ومناصب صنع القرار أن يؤدي إلى مزيد من التنوع في الحلول التكنولوجية المراعية للبيئة. كما أن زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المستدامة، مثل الطاقة النظيفة والمياه والصرف الصحي، يمكن أن تسهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من انخراطها في أعمال غير مدفوعة الأجر.

التوصيات المنبثقة عن المناقشة

- كفالة مشاركة المرأة بشكل فعال في العمليات التحضيرية التي تسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- تشجيع الحوارات التشاركية فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن وضع وتنفيذ سياسات وأطر للميزانية تراعي المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- كفالة إدراج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة ضمن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضايا البيئية

- تعيين مقرر خاص معني بالحق في الحصول على الطاقة
- تحديد الفرص المتاحة للمرأة لتحويل الممارسات المراعية للبيئة إلى فرص تجارية مربحة، وحصر الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها على الصعيد العالمي
- إجراء تقييم لفرص المرأة ومشاركتها في الاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
- تعزيز التعاون الدولي وزيادة مشاركة العالمات في حماية وتوثيق التنوع البيولوجي، وفي مجال التوعية على الصعيد العالمي بدور الاستهلاك الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة.